

نظراً صحيحاً : " والوجه في أمثال هذه المباحث أن نطرح الألفاظ ونحصل المعانى في العقل ، بعبارات أخرى ، ثم نلتفت إلى الالفاظ المبحوث عنها ، وننظر إلى تفاوت الاصطلاحات فيها . (١) "

ثانياً ، ضرورة تحديد المصطلح عند الغزالي :

ولذلك ينبغي تحديد دلالات هذه الالفاظ عند كل من الفريقين على السواء ، القائلين بالتحسين والتفبيح العقلي والآخرين القائلين بأنه شرعي فحسب ؛ ولنبدأ بالغزالي على اعتبار أنه المقصود بالبحث الذي ألف الإمام يحيى بن حمزة العلوي كتابه من أجله .

(١) السواجب : يطلق على فعل ، لا محالة ، ويطلق على القديم ، تعالى ، أنه واجب .. وعلى الشمس إذا غربت أنها واجبة ، وليس يخفى أن الفعل الذي لا يترجع فعله على تركه ، ولا يكون صدوره من صاحبه أولى من تركه ، لا يسمى واجباً ، وإن ترجح وكان أولى ، لا نسميه أيضاً – أى واجباً – فلا بد من تخصيص مرجح .

وينقسم الفعل – من حيث كونه واجباً – إلى ما يعلم أن يعقب تركه ضرراً ، أو يتوهم ، وذلك الضرر ؛ إما عاجل في الدنيا أو آجل في العاقبة ، وهو إما قريب محتمل ، وإما عظيم لا يطاق مثله .

إلا أن هناك أفعال ليست واجبة ؛ ولكنه في ضوء ما سبق يطلق عليها لفظ الوجوب تجوزاً كشرب العطشان ، فيه ضرر قريب ولا يسمى واجباً فصاحبه يبادر إلى الشرب ، إذا كان هذا الفعل فيه فائدة لفاعله ، وكذلك طلب وجوه التجارات والكسب الحلال ، وصلاة النوافل أفعال فيها نفع قريب في الآجل والعاجل ، ولا يقال على فعلها واجب ، ويطلق لفظ الوجوب على ما عرف بالشرع ، أو بالعقل ، فالجائع الذي يموت من الجوع يجب عليه الأكل إن وجدته ، ونعنى بذلك ترجيح على تركه ، بما يتعلق من الضرر بتركه .

(١) الغزالي : المصدر السابق ، ص ١٣٨